

خلال ورشة عمل «نحو نظام نقل مستدام وسلامة عالية لنا وللأجيال القادمة» صفر: المشكلة المرورية ستتفاقم مع زيادة عدد المناطق واعتماد الإستراتيجية الوطنية سيحدث تطوراً خلال شهر

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور



د.فاضل صفر واللواء ثابت المهنا وم.عبدالعزيز الكليب خلال المؤتمر



د.كيم الجريو متحدثاً في اللقاء



حديث بين اللواء ثابت المهنا وم.محمد العتيبي



اللواء المهنا متحدثاً في اللقاء



د.فاضل صفر يلقي كلمته

اللازمة. وتأسيس هيئة متخصصة في شؤون تخطيط ودراسات وتصميم وصيانة الطرق ومعالجة مناطق الحوادث المتكررة. وكذلك تطوير المواصفات الهندسية للطرق السريعة والمحلية الحالية فنياً. مع تطوير دور البلديات والمحافظات لتطوير تخطيط وتنمية المدن والمناطق المحلية وخلق علاقة بين استعمالات الأرض وقطاع النقل.

وتطوير كفاءة وزارة المواصلات لخلق نظام نقل عام كفاء وتطوير تكنولوجيا الاتصالات وتعزيز العلاقة بين شبكات الطرق والموانئ والمطارات وحرمة المركبات الثقيلة.

وتسهيل الموافقة على القوانين والهيكل التنظيمية المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية من قبل ديوان الخدمة المدنية وإدارة الفتوى والتشريع ووزارة المالية. وكذلك معالجة موضوع سقف الراتب الوظيفي للاختصاصات والبلدية والمؤسسات المعنية.

وتوفير الخبرات البشرية والإمكانيات المادية والفنية لخدمات الإسعاف والإطفاء وتأسيس نظام اتصالات ومعلومات فعال مرتبط بالشرطة ووزارة الأشغال العامة والبلدية والمؤسسات المعنية.

وأضافة الى تأسيس مؤسسة مساعدة ضحايا ومصابي حوادث الطرق. ولغيت الجريو والى اسير نتائج الاستراتيجية في تطوير كفاءة الجهات المعنية وتعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية وكذلك مع القطاع الخاص.

وتقليل حوادث المرور والازدحام المروري وتلوث البيئة، ودعم تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي وتبني قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وتعزيز موقع الكويت الاقليمي.

وقال الجريو ان من شأن تطبيق الاستراتيجية، تخفيض وفيات حوادث الطرق بنسبة 35% في عام 2012، وتقليل الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحوادث والازدحام، خصوصاً ان الحوادث والازدحام يكلفان الكويت سنوياً 4,5 مليارات دولار.

وامتدت الحلقة النقاشية الى جلسة ثانية تحدث فيها د.عادل اليوسفي في محاضرة حول السلامة المرورية وكيفية تطبيق السلامة وتجارب الدول.

الاعلى للتخطيط والتنمية) وبرنامح الامم المتحدة الإنمائي وتفعيل هذه الاستراتيجية من خلال الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

واشار المهنا الى ان المباشرة بإعداد الاستراتيجية تمت في بداية 2008 بالاستعانة بالخبرات الدولية في هذا الشأن، حيث تم اعداد المهام الوظيفية للمشروع بشكل شامل وفعال استناداً لتوصيات الامم المتحدة الحديثة والتجارب الناجحة للدول المتقدمة، مشيراً الى ان مشروع الاستراتيجية يمثل حالة نموذجية جديدة في المنطقة تتطلب جهداً لشرح اهمية المشروع واحتياجاته وطريقة تنفيذه كونه يشمل جميع المحاور الرئيسية مثل دعم خطط التنمية، الإزدهام والسلامة المرورية، تخطيط قطاع النقل

وهندسة الطرق والنقل العام، رجال الشرطة، نظم المعلومات والبحوث وتقييم التنفيذ، تقييم امكانيات واحتياجات الجهات المعنية. وأوضح ان مشروع الاستراتيجية يهدف الى تطوير التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية بكرة المرور وكذلك مع القطاع الخاص

وتقليل حوادث المرور والازدحام المروري وتلوث البيئة وتكلفة إنشاء الطرق مما يحد من الكلفة الاقتصادية المؤثرة سلباً على تطور الدولة، وربط قطاع المرور والنقل بالخطط التنموية للدولة.

من جهته، تطرق خبير اعداد الاستراتيجية البروفيسور د.كيم الجريو والى الملخص مقترحات الاستراتيجية، مشدداً على ضرورة ان الاستراتيجية يجب ان تتخذ على اساس اعتماد «نظام الشراكة» بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تحت قيادة مكتب رئيس الوزراء.

وخلق نظام كفاء لمراقبة فعالية التنفيذ واعداد الخطط السنوية بما في ذلك تعزيز دور «جهاز خدمة المواطن وتقييم اداء الجهات الحكومية»، في عملية التقييم، وتشكيل مجلس أعلى لقطاع النقل - غير تنفيذي - لوضع السياسات الوطنية وتطوير التنسيق المؤسسي وتوفير المتطلبات.

وتسمية مؤسسة الاداء والتنسيق للقيام بتنسيق العمل الميداني اليومي للجهات المعنية وعمل التقارير الموحدة عن سير الانجاز وتقييم تحقيق الاهداف.

وتحسين امكانيات وصلاحيات الادارة العامة للمرور وهيكلها التنظيمي وتطوير الكوادر البشرية وتعزيز امكانياتها الفنية والادارية والمالية وتزويدها بالخبرات

المرورية في الكويت تمثل تحدياً كبيراً للدولة والمجتمع والقطاع الخاص، حيث ان الوضع المتزايد للطلب على النقل وما يصاحبه من ازدهام وحوادث قد تحول الى مشكلة اذا استمرت فإنها ستتحول الى امر آخر يصعب ايجاد حل له، حيث تشير دراسات الامم المتحدة الى انها ستزداد بنسبة 68% في الكويت ودول الخليج، خلال السنوات العشر المقبلة بينما ستصبح الحوادث ثالث اهم اسباب الوفيات.

واشار الى ان القضية المرورية واستمرارها دون حلول ناجحة ستؤدي الى خسارة اقتصادية بما يعادل 2,5-3% من الناتج الاجمالي الوطني او اكثر من 3 مليارات دولار سنوياً.

وقد ان الانتاجية على المستوى الوطني بسبب وفاة واصابة اشخاص في سن العمل وما يصاحب ذلك من فقدان المورد للعائلي، والاضرار النفسية والانسانية للمصابين وعوائلهم، والضغط على المستشفيات وتكاليف ادارة شرطة المرور ودوائر الطرق وغيرها.

وجدد اللواء المهنا الاشارة الى رغبة صاحب السمو الامير في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي تتطلب ايضا شبكات طرق ونظم نقل كفوءة، مشيراً الى ان الدراسات العالمية لمقياس جلب الاستثمارات الاجنبية للمدن وتنميتها يعتمد على كفاءة نظام النقل والمرور وخلوه من المخالفات التي تسبب حوادث الطرق وتعيق نقل العاملين وتسبب تلوث البيئة، مؤكداً ان القضية المرورية تلقى اهتماماً كبيراً من وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد. مشدداً على اهمية وجود قطاع نقل مستدام في الكويت لضمان تطورها الاقتصادي والاجتماعي والبشري، وان قطاع المرور يعتبر قطاعاً معقداً نظراً لعلاقته بمؤسسات مختلفة ذات اهداف واهتمامات متنوعة.

تشخيص واضح

واكد ان الادارة الناجحة للقطاع يجب ان تشمل تعاون جميع الجهات ذات العلاقة وتعتمد على تشخيص واضح لدور المؤسسات المعنية واستراتيجية شاملة. ولغيت اللواء المهنا الى ان الحكومة عزمت على وضع استراتيجية وطنية شاملة وطويلة المدى لقطاع المرور في الكويت 2008-2017 معززة ببرنامح تنفيذي وزمني تحدد فيه واجبات المؤسسات المعنية وتتضمن آلية لتابعة وتقييم تنفيذ هذه الاستراتيجية تحت مظلة اطار التعاون الفني بين حكومة الكويت (الامانة العامة للمجلس

مروياً ماساويا يتم جلدي في وسائل الاعلام وكأنني السبب في هذه التجمعات او هذه الحوادث، مضيفاً: هل قطاع المرور مسؤول عن الشباب حتى يتبع كل شاب يخرج من منزله؟ واين دور ولي الامر في هذه الجزئية؟ واين السلوك القويم الذي ناله الشباب سواء في دراسته او من خلال التعليم البينية؟ وهل قطاع المرور يفترض ان يراقب كل شاب يقود مركبته حتى يخطئه بانه ما يجوز ان يتجاوز حدود السرعة او يتجاوز الاشارة الضوئية الحمراء، ولماذا لا تحمل ضحايا الطرقات السبب؟ لان هناك قانوناً، وهم من تجاوزوا القانون، وحدث ما حدث، مشيراً الى ان قطاع المرور يخرج الى الطريق سائقاً جيداً من خلال اختبارات مشددة، ولكنه ليس مطالباً بعمل بحث اجتماعي حول سلوك الشباب بعد حصوله على الرخصة، واعرب عن امله في ان يكون هناك تحديد لمهام عمل المرور، مؤكداً ان قطاع المرور يتحمل النقد ويتعامل مع اوضاع ليس هو من فعلها، مستأنلاً: هل قطاع المرور هو من حدد المداخل والمخارج؟ وهل هو من حول مناطق بالكامل من سكنية الى استثمارية وتجارية؟

ولفت اللواء المهنا الى ان الدائري الاول تتدفق اليه كل ساعتين 35 الف مركبة، مشيراً الى انه ورغم كل ما يتطرق الى الازدحام المرورية ورغم ان هناك من يصر على تحميل المرور كامل المسؤولية دون غيره من قطاعات الدولة فإنني اؤكد ان حركة النقل في اوقات الذروة ليست قياسية، بل في معدلات معقولة قياساً بالازدحام المرورية العالمية، وقياساً بحجم المركبات داخل الكويت، أما بالنسبة للوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية فإنها ايضا في معدلات عالمية جيدة، حيث ان المعدل العالمي 26 حالة وفاة لكل 100 الف مركبة وفي الكويت تصل النسبة الى 13 حالة وفاة لكل 100 الف مركبة مؤكداً ان وزارة الداخلية وغيرها من وزارات الدولة معنية ايضا بتخفيض هذه المعدلات.

وجدد التأكيد على ان مشكلة الحوادث المرورية وما ينتج عنها من وفيات مشكلة عالمية وليست محلية، وتؤكد هيئة الامم المتحدة ان ضحايا الحوادث سنوياً يصل عددهم الى مليون و400 الف شخص. وأضاف المهنا رغم كل ذلك فنحن لا نتعرب من المسؤولية ولكن ما نامله ان تتعاون مختلف مؤسسات المجتمع المدني لمعالجة قضية السلوكيات التي تؤدي الى حوادث وفيات.

واكد اللواء المهنا ان كفاءة الحركة

الوضع المروري عما يتعكس على الطريق والحد من الاختناقات المرورية.

وقال اللواء ثابت المهنا في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» ان الازدحام المروري الذي يرد الآن عائد الى عدم تطوير شبكة الطرق وتكدس المنطقة الحضرية في حدود الدائري السادس وتزاحم المؤسسات داخل هذه المنطقة الحضرية التي لا تزيد على 8/ من مساحة الكويت الاجمالية، لافتاً الى ان الطرق الحالية التي مضي على تخطيطها وإنشائها اكثر من عقدين من الزمن كانت متناسبة مع اعداد السكان في هذه الفترة ولكن في ظل تضخم وزيادة اعداد سكان الكويت من مواطنين ومقيمين حتى بلغ العدد نحو 3 ملايين نسمة اصبحت الحاجة ملحة الى اعادة النظر في شبكة الطرق.

وأضاف اللواء المهنا: نحن مقبلون على موسم دراسي وهناك معدلات كبيرة من المركبات من المتوقع ان تضخ في الطرقات في توقيت يتزامن مع اعداد 500 الف طالب و500 الف موظف يتجهون بمركبات خاصة الى المدارس ومواقع العمل، اضافة الى تنقل نحو مليون عامل وكل هذه الافواج ستتحرك في المساحة القائمة نفسها وعلى الطرقات القائمة نفسها منذ اكثر من عقدين.

وأضاف: ابركنا ما نحن مقبلون عليه، لذا عقدنا اجتماعاً مع المسؤولين في وزارة التربية وديوان الخدمة المدنية وطلبتنا التفات في مواعيد خروج الطلاب وعودتهم من مدارسهم وهذا ما كان محل رفض من وزارة التربية رغم ان مجلس الوزراء اناط بقطاع المرور اتخاذ ما يلزم لحلحلة القضية المرورية، لافتاً في الوقت ذاته الى ان ديوان الخدمة المدنية تجاوب مع متطلبات قطاع المرور وقسم الدوامات بين السابعة والثامنة صباحاً.

وجدد اللواء المهنا التأكيد على ان قطاع المرور يتعامل مع مشكلة لا ذنب له في وجودها فقطاع المرور ليس مسؤولاً عن زيارة اعداد الوافدين وليس مسؤولاً عن اتساع حركة التجارة وتنقل البضائع الى الدول الاخرى ومنها وليس مسؤولاً عن احوادث صيانة في 50% من شبكة الطرق في توقيت واحد ولا يمتلك صلاحيات استحداث طرق جديدة.

وقال اللواء المهنا: نلمس كعاملين في قطاع المرور انتقادات لاذعة وكاننا نحن المتسببون في الازدحام المرورية وما تشهده الطرقات من حوادث وما ينتج عن هذه الحوادث من وفيات.

وأضاف اللواء المهنا: عندما يتم رصد تجمعات شبابية او يشاهد البعض حادثاً

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

المهنا: قطاع المرور بجلد بشكل يومي وكأنه المسؤول عما آلت إليه الطرقات من اختناقات وازدحامات

75% من طرقات الكويت تحت الصيانة ونحن لسنا مطالبين بمرافقة كل قائد مركبة داخل سيارته

الأهم المتحدة للكويت: مشكلة المرور ستزداد بنسبة 68% والحوادث ستصبح ثالث أسباب الوفيات

الجريو: 4,5 مليارات دولار كلفة الحوادث في الكويت سنوياً ومن الضروري تحسين إمكانيات وصلاحيات قطاع المرور

الخرافي لإطلاق اسم جاسم البحر على أحد الشوارع في البلاد



م.عادل الخرافي

اقترح عضو المجلس البلدي م.عادل الخرافي اطلاق اسم المرحوم جاسم محمد عبدالرحمن البحر على احد الشوارع بالكويت وقال في نص اقتراحه لقد كان المغفور له بإذن الله علماً من اعلام المجتمع الكويتي ومن رموزها الافاضل لما قدمه من مساهمات بشار اليها بالبنان، وكان من السراود الذين تركوا بصمة واضحة في سجل اقتصاد الكويت.

لقد كان للفقيه الراحل متأثر في خدمة الشأن العام لما تركه من انجازات ادارية ملموسة ومن خدمات جليلة قدمها لوطننا الحبيب الكويت من الناحية الاقتصادية، حيث كان من المؤسسين لاقتصاد الكويت الحديث، والذي لم



الحضور في اللقاء

البغلي لنقل محطة المياه في الجابرية إلى مكان آخر



م.هشام البغلي

اقترح عضو المجلس البلدي م.هشام البغلي نقل محطة المياه في الجابرية الى مكان آخر وقال انه نظراً لما تسببه محطة تعبئة المياه العذبة بمنطقة الجابرية من اختناقات مرورية خاصة في اوقات الذروة وازدحام الطرقات القريبة ولقرب هذه المحطة من مدخل مستشفى مبارك الكبير وكلية الطب ويك الدم وكلية طب الأسنان وقربها ايضا من مدخل ومخرج المنطقة من جهة الدائري الرابع وما تسببه تناثر المياه من اتلاف للطرق وذلك من خلال الحموله الزائدة مما يكلف الدولة عمل صيانة دورية للطرق، لذا اقترح ازالة محطة المياه ونقلها الى مكان آخر وذلك لعدم الحاجة لوجود المحطة نظراً لوجود

محطات بديلة اخرى قريبة من المنطقة (محطة مشرف، محطة حولي).

يذكر ان محطة المياه في الجابرية كانت مقر مطالبات عديدة لاعضاء المجلس البلدي.